



دلالة الإعمال والإهمال في الإضافة اللفظية

Meaning of activation and negligence in verbal addition

إعداد

أمل عبد الله علي الطريّف

Amal Abdullah Ali Alturaif

محاضر - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Doi: 10.21608/mdad.2025.407483

استلام البحث ٢٠٢٤ / ١٢ / ١

قبول النشر ٢٠٢٤ / ١٢ / ١٦

الطريّف، أمل عبد الله علي (٢٠٢٥). دلالة الإعمال والإهمال في الإضافة اللفظية. *المجلة العربية* مـد، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩ (٢٨)، ١٣١-١٥٤.

<http://mdad.journals.ekb.eq>

دلالة الإعمال والإهمال في الإضافة اللفظية

المستخلص:

اهتمت هذه الدراسة بالإضافة التي اصطلح النحويين على تسميتها بالإضافة اللفظية، وركزت على ما تُفيدة من خلال الوقوف على حقيقة كون أثرها لا يقف عند اللفظ كما هو شائع، وكما يدل عليه اسمها، وذلك من خلال تحديد الفروق الدلالية بين إعمال المشتق وإهماله أي إضافته. فقد تتبعت الدراسة آراء العلماء في معنى إضافة المشتق وأنه لا يقف عند غرض التخفيف فقط، ووقفت على الفروق الدلالية في الاستعمال بالاحتكام للنصوص والسياقات. فكل تعبير غرض لا يؤديه الآخر، فقصر الإضافة اللفظية على غرض التخفيف يحرمانا من فهم بعض النصوص والسياقات كما يجب. وخلصت الدراسة إلى أن الإضافة اللفظية ليست مختصة باللفظ دون المعنى، بل إن علاقة المعنى بالإعمال والإهمال أساس يظهر أثره على الشكل فيكون الرفع والنصب أو الجر. وحتى تتضح الرؤية ركزت الدراسة على تتبع الحكم النحوي عند النحويين، فالشائع في الأدبيات أنهم يحكمون بجواز الوجهين دائما، ولكن باستقراء آرائهم تبين أن الإعمال والإضافة ليست على مستوى واحد في الاختيار عند كل اللغويين.

الكلمات المفتاحية: الإضافة اللفظية، إعمال الاسم المشتق، إضافة الاسم المشتق، اسم الفاعل، اسم المفعول.

Abstract:

This study focused on what grammarians refer to as "verbal addition" and examined its implications by exploring the idea that its effect extends beyond mere form, as its name suggests. The study aimed to determine the semantic differences between activating and neglecting the derivative, i.e., its addition. It traced scholars' views on the meaning of derivative annexation, demonstrating that it is not limited to the purpose of simplification alone. The study analyzed semantic differences in usage by examining texts and contexts, showing that each expression serves a purpose that the other cannot fulfill. Limiting formal annexation



to simplification deprives us of a deeper understanding of certain texts and contexts. The study concluded that verbal addition is not confined to form without meaning; rather, the relationship between meaning and the activation or neglect of addition fundamentally affects structure, resulting in nominative, accusative, or genitive cases. To clarify this perspective, the study focused on examining grammatical rulings according to grammarians. While it is common in the literature that both options are considered permissible, a detailed review of their views revealed that activation and addition are not equally preferred by all linguists.

Keywords: addition, verbal addition, The Name of the Actor, activating and neglecting.

. . .

تمهيد:

يتردد كثيرًا عند الباحثين أن الدافع لنشأة علم النحو هو ضبط اللغة بعد تفشي اللحن وشيوع الخطأ في الإعراب، لكن قصر غاية النحو على معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فهم قاصر أثبتت قصوره الدراسات الدلالية التركيبية.

هناك تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر^١. ولكننا نجد النحويين في بعض التراكمات يجيزون وجهين إعرابين لتكوين ما دون توضيح مدلول كل وجه، فلا يمكن أن يكون الوجهان بنفس الدلالة. كما في أعمال وإهمال تركيب الإضافة اللفظية.

أنواع الإضافة:

^١ - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشرق/ القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١١٣

يُقسم النحويون الإضافة إلى ضربين: محضة وغير محضة^٢ وهي الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية^٣. ويفرقون بينهما في الغالب بثلاثة أمور:

في الإضافة المعنوية:

١. يكون المضاف ليس صفة مضافة إلى معمولها. فأما التي هي غير وصف فمثل: "غلام زيد"، وأما التي هي صفة مضافة إلى غير معمولها فمثل: "مُصارع مصر"^٤.
٢. تفيد تعريفاً أو تخصيصاً بحسب المضاف إليه، فإذا كان المضاف إليه معرفة أفادت تعريفاً، مثل: "غلام زيد". وإذا كان نكرة أفادت تخصيصاً، مثل: "غلام امرأة"^٥.
٣. تكون بمعنى (اللام) فيما عدا جنس المضاف وظرفه، مثل: "غلام زيد"، أو بمعنى (من) في جنس المضاف "خاتم فضة"، أو بمعنى (في) في ظرفه "ضرب اليوم"^٦.

في الإضافة اللفظية:

١. لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً عند النحويين، فأما التعريف فلأنها تصف النكرات وأما التخصيص فلأن التخصيص كان قبل الإضافة.
٢. يكون المضاف صفة مضافة لمعمولها.

٢ - انظر على سبيل المثال: أبا بكر محمد بن سهل بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). ج ٢ ص ٥-٦. أبا الفتح عثمان ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هندأوي، (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ج ١ ص ٣٥٦. أبا البركات بن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، (دار الجيل / بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ص ٢٥٢. جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، (دار الفكر / دمشق، ط٦، ١٩٨٥م).

٣ - انظر على سبيل المثال: أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في صناعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملح، (مكتبة الهلال/ بيروت ط١، ١٩٩٣م) ص ١١٣. رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، **شرح الرضي على كافي ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (عالم الكتب/ القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ج ٢ ص ٢٨١. أبا الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب/ القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م). ص ٨٤.

٤ - شرح الرضي، ج ٢ ص ٢٦٨.

٥ - جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، (دار إحياء العلوم/ بيروت، ط١، س ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، ص ٤٠٣.

٦ - شرح الرضي، ج ٢ ص ٢٦٨.

٣. ليست بمعنى حرف من حروف الجر.

وتشمل الصفة المضافة لمعمولها على^٧:

١. إضافة اسم الفاعل إلى معموله إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال، مثل: "ضارب زيد".

٢. إضافة اسم المفعول إلى معموله إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال أيضا، مثل: "مضروب العبد".

٣. إضافة صيغ المبالغة مطلقا إلى معمولها، مثل: "هو ضارب العدو".

٤. إضافة الصفة المشبهة مطلقا إلى معمولها، مثل: "عظيم الأمل".

تبرز هنا أسئلة منها: لماذا سُميت هذه الإضافة لفظية أو غير محضة؟ ولماذا ليست على تقدير حرف جر؟ ولماذا هذه الإضافة لا تُفيد تعريفاً أو تخصيصاً؟ وإذا كانت لا تفيد ذلك فماذا تُفيد؟

لقد اجتهد النحويون في الإجابة على هذه الأسئلة؛ فهُم يرون أن هذه الإضافة لفظية أو غير محضة لأنها لا تعمل إلا في اللفظ فقط دون الحقيقة، ويُعلل ابن الأنباري هذه التسمية بقوله: "أما اسم الفاعل فإنما كانت إضافته غير محضة لأن الأصل في قولك: "مررت برجل ضارب زيد غدا"، "ضارب زيداً" بتتوين ضارب، فلما كان التتوين ههنا مقدرا كانت الإضافة في تقدير الانفصال، ولهذا جرى وصفا للكرة. وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فإنما كانت إضافتها غير محضة لأن التقدير في قولك: "مررت برجل حسن الوجه"، "مررت برجل حسن وجهه" فلما كان التتوين أيضا ههنا مقدرا كانت إضافته أيضا غير محضة"^٨.

وهذا ما نجده عند الرضي ولكن بصورة أكثر تفصيلا في قوله: "كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا، وذلك لأنه إذا كان كذا، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة، والتتوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد هنا بالإضافة

^٧ - انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص ٤٠٣. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، (دار الفكر/ عمان، ط٤، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) ج ٣ ص ١١٢-١١٣.

^٨ - أسرار العربية، ص ٢٥٢.

اللفظية"^٩. وعند ابن هشام في قوله"، وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل "ضارب زيدا"... وإنما سُميت لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف، فإن "ضارب زيد" أخف من "ضارب زيدا"^{١٠}.

وأما لماذا هذه الإضافة لا تُفيد تعريفاً أو تخصيصاً؟ وإذا كانت لا تفيد ذلك فماذا تُفيد؟ فقد ذكر النحويون العلة في ذلك، ولا بد من ذكر نص رأيهم ليتبين اتفاقهم عليها:

١. **سيبويه:** "واعلم أن العرب يستحقون فيحذفون التتوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ ويُجَرُّ المفعولُ لكفِّ التتوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم مُعاقباً للتتوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسمٌ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يغيرُ كفُّ التتوين، إذا حذفته مستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة"^{١١}.

٢. **المبرد:** "واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتتوين من التي تجري مجرى الفعل^{١٢} ولا يكون الاسم إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما تحذف النون استخفاً، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون"^{١٣}.

٣. **الزمخشري:** "ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى كما هو قبل الإضافة، ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك: "مررت برجل حسن الوجه" و"برجل ضارب أخيه"^{١٤}.

٤. **العكبري:** "اسم الفاعل المُعْمَل عمل الفعل تجوز إضاافته فيجر ما بعده والتتوين فيه مراد وحذف تخفيفاً فإن ثني أو جمع حذف منه النون وأضيف لا غير إن لم يكن فيه ألف

^٩ - شرح الكافية، ج ٢ ص ٢٨٣.

^{١٠} - جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، (الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م)، ص ٤٢٣. وانظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر/ سوريا، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، ج ٣ ص ٤٦.

^{١١} - أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الجيل / بيروت، ط١) ج ١ ص ١٦٥ - ١٦٦.

^{١٢} - يقصد الإضافة اللفظية غير المحضة.

^{١٣} - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (عالم الكتب/ بيروت، د.ت) ج ٤ ص ٤٢٣. وانظر: الأصول في النحو، ج ١ ص ١٢٦.

^{١٤} - المفصل، ص ١١٣.

ولام وإن نونت نصبت به لا غير" ^{١٥}.

٥. الرضي: "أما من حيث المعنى، فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم الغلام فالمعنى: له غلام قائم، وكذا مؤدب الخدام، وحسن الوجه، والنعت هو المعين للموصوف المخصّص له، لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعيين هذه الثلاثة بما أضيفت إليه، ولا تخصصها منه" ^{١٦}. وقال في موضع آخر: "التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد، بل كان حاصلًا لضارب من زيد، حين كان منصوبًا به أيضًا، بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره، ومقصودنا أن الإضافة غير مخصّصة ولا معرّفة" ^{١٧}.

٦. ابن هشام: "وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح؛ أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر، كما في "ضارب زيد"، و "ضاربات عمرو" و "حسن وجهه"، أو المقدر كما في "ضارب زيد" و "حواج بيت الله"، أو نون التثنية كما في "ضاربا زيد"، أو الجمع كما في "ضاربو زيد". وأما رفع القبح ففي نحو "مررت بالرجل الحسن الوجه" فإن في رفع "الوجه" قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى، وفي الجر تخلص منهما" ^{١٨}.

نخلص من كلام النحويين السابق إلى أن الإضافة اللفظية تختص بما يأتي:

أولاً: هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وقد استدلوا على ذلك بأمور ^{١٩}:

١. وصف النكرة بها، في نحو قول الله عز وجل: ﴿هُدًى بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾ المائدة: ٩٥. فلو لم تُردّ التنوين لم تكن صفة لهدى وهي نكرة.

٢. وقوعها حالاً في نحو قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ الحج: ٩.

٣. دخول (رب) عليها في قول جرير ^{٢٠}:

^{١٥} - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، (دار الفكر/دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ج ١ ص ٤٣٩.

^{١٦} - شرح الرضي، ج ٢ ص ٢٨٤.

^{١٧} - السابق، ج ٢ ص ٢٩٠.

^{١٨} - أوضح المسالك، ص ٤٠٥.

يا رَبِّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يُطْلُبُكُمْ لَأَقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

ثانياً: هذه الإضافة لا تفيد المضاف إليه تخصيصاً فالتخصيص حاصل قبل الإضافة.

ثالثاً: أن الفائدة منها لفظية وهي التخفيف بحذف التنوين والنون، ورفع القبح الذي يكون في الرفع والنصب كما بين ابن هشام.

رابعاً: أن الجر بهذه الإضافة علامة لفظية فقط وليست معنوية لأن التنوين المحذوف فيها مقدر ومنوي.

خامساً: الإعمال والإضافة ليست على مستوى واحد في الاختيار عند كل النحويين، فالمبرد يساوي بينهما بقوله: "وهذا هو الأصل^{٢١} وذاك أخف وأكثر^{٢٢} إذ لم يكن ناقضاً لمعنى وكلاهما في الجودة سواء^{٢٣}". ولكن الرضي يفضل الإعمال بقوله: "مُشَابِهَتُهَا لِلْفِعْلِ قَوِيَّةٌ، فَكَانَ إِعْمَالُهَا عَمَلُ الْفِعْلِ أَوَّلَى، إِلَّا أَنَّهُ يُطْلَبُ التَّخْفِيفُ اللَّفْظِيُّ"^{٢٤}.

وعليه لنا أن نسأل: ما دامت هذه الإضافة تفيد التخفيف لا غير واللغة دائماً تنجح للتخفيف والبعد عن الألفاظ الغريبة والتراكيب الثقيلة، لماذا تكون هذه الصفات مع معمولها في واقع الاستخدام مرة بالإضافة ومرة بالإعمال؟ لماذا لا تكون في الإضافة للتخفيف مطلقاً؟ ثم هل هناك فرق بين الإعمال والإهمال من حيث المعنى؟ أم أنها علامة لفظية فقط كما قالوا؟

لقد تأمل السامرائي الاستعمالين؛ الإعمال في قوله تعالى:

﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ﴾ البقرة: ١٤٥

﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ المائدة: ٢

﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ﴾ ص: ٧١

١٩ - المقتضب، ج ٤ ص ٤٢٣. أوضح المسالك، ص ٤٠٣-٤٠٤.

٢٠ - الكتاب، ج ١ ص ٤٢٧. سر صناعة الإعراب، ج ٢ ص ٤٥٧.

٢١ - يقصد التنوين.

٢٢ - يقصد الإضافة.

٢٣ - المقتضب، ج ٤ ص ٤٢٣.

٢٤ - شرح الرضي، ج ٢ ص ٢٩٠.



والإضافة في قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ (الأنعام: ٩٥)، ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ﴾ إبراهيم: ١٠

﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٤٦)، ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: ٣٥)

﴿جَامِعِ النَّاسِ﴾ آل عمران: ٩

ورفض بعدها أن يكون الإهمال للتخفيف ورفع القبح، وإنما هي لغرض آخر غير الإعمال. فكل تعبير غرض لا يؤديه الآخر وخلص إلى أمرين:

الأول: أن الإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة تحتمل الماضي والاستمرار والحال والاستقبال. واعتبر "فالق الحب" استمرار، و"فاطر السماوات" ماض.

الثاني: أن الوصف في الإعمال يكون ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أن الإضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسمية، وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه للفعل. فنحن نقول: (هذا بائع السمك) بمعنى (يبيع). وقارن بين أن نقول: (هذا حارس المدرسة) و (هذا حارس المدرسة) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه مكلف بحراستها وإن لم يقوم بحراستها الآن^{٢٥}.

والحق مع السامرائي في رفضه لقصر الإضافة اللفظية على التخفيف ورفع القبح، فليس اللفظ في اللغة بمعزل عن المعنى، فما من تغيير في اللفظ إلا وبطل معه تغييراً في المعنى. فقصر الإضافة اللفظية على غرض التخفيف يحرمنا من فهم بعض النصوص والسياقات كما يجب. فهل الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: ٣٥)، وقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ﴾ (النساء: ١٦٢)، هو فرق من أجل التخفيف فقط؟

دلالة الإعمال:

بالرجوع للنصوص في إعمال اسم الفاعل وإهماله، والنظر في سياقها العام

^{٢٥} - معاني النحو، ج ٣ ص ١١٣ - ١١٤.

والخاص^{٢٦} اتضح أن الإعمال يكون في حالات هي:

أولاً: اسم الفاعل مفصلاً عن معموله بفاصل:

١. ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ الزمر: ٢
٢. ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ الإنسان: ١٤
٣. ﴿لَا بَيْتِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ النبأ: ٢٣
٤. ﴿فَمَالَنُورٍ مِنْهَا الْبُطُونُ﴾ الصافات: ٦٦
٥. ﴿ضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ هود: ١٢

يُلاحظ في هذه الآيات أنه فُصل بين اسم الفاعل وفاعله أو مفعوله بشبه جملة متقدمة هي "له، فيها، منها، عليهم، به"، وهذا الفصل استدعى ترك الإضافة. وتقدم شبه الجملة هذه سببه أهميتها في معنى الجملة فهي بؤرة السياق في الآيات السابقة؛ إذ الإخلاص لله متقدم في الأهمية على إخلاص الدين، والدنو عليهم متقدم في الأهمية على دنو الظلال، وكذلك لبثهم في جهنم، والامتلاء من شجرة الزقوم، والضيق بما يوحى.

ثانياً: اسم الفاعل نعتاً سببياً:

١. ﴿مُخْتَلَفًا أَلْوَانُهَا﴾، ﴿مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ﴾ فاطر: ٢٧-٢٨
٢. ﴿مُخْتَلَفًا أَلْوَانُهُ﴾ النحل: ١٣
٣. ﴿مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ﴾ النحل: ٦٩
٤. ﴿مُخْتَلَفًا أَكْلُهُ﴾ الأنعام: ١٤١

في الآيات السابقة "مختلفاً"، و"مختلف": نعت، وألوانها: فاعل بهما^{٢٧}، فهي نعت سببي، رفعت ماله سبب بالمنعوت. وجيء بالفعل المضارع "يخرج" مع المنعوت

^{٢٦} - من المهم هنا ذكر ما تركته الدراسة من نصوص: فقد تركت ما اتصل من اسم الفاعل بفاعل أو مفعول يكون ضميراً وذلك لعدم تبين علة النحويين فيها وهي التخفيف. وكذلك تركت ذكر المعرف بال في الإعمال لأنه لا يكون مضافاً في حال.

^{٢٧} - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، دبت) ج ٢ ص ١٠٧٥. أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (دار القلم، ١٩٨٦م)، ص ٤٧٩١.

الشراب للدلالة على تجدد الخروج وتكرره^{٢٨}.

فالملاحظ على اسم الفاعل ومرفوعه هنا أنه جاء نعتاً سببياً، ولم تُضف لتكون الدلالة محددة أكثر فالاختلاف المقصود في الثمرات والجبال والناس والدواب والنعام والشراب يكون في ألوانها، كما أنه في اختلاف أكلها في الآية الأخيرة. فالتعبير بالنعت السببي في هذه السياقات يحدد اتصاف الألوان بالاختلاف أكثر مما يسبق النعت كالثمر والشراب والأرض وغيرها، وهذه هي دلالة النعت السببي وهي الحدوث. ولو كانت: مختلف الألوان أو مختلف الأكل لكانت صفة مشبهة لدالتها الثبوت. فحين يردا الحدوث يعبر بالإعمال وحين يرد الثبوت يعبر بالإضافة.

ثالثاً: السياق سياق نفي:

١. ﴿ولم تجدوا كاتباً فرهانٍ مقبوضةً﴾ البقرة: ٢٨٣
٢. ﴿ولا أمينَ البيتِ الحرامِ﴾ المائدة: ٢
٣. ﴿وما أنتَ بمُسمعٍ من في القبورِ﴾ فاطر: ٢٢
٤. ﴿ما أنا بباسطٍ يدي﴾ المائدة: ٢٨
٥. ﴿وما أنتَ بتابعٍ قِبَلَهُمْ﴾ البقرة: ١٤٥
٦. ﴿ما كنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا﴾ النمل: ٣٢
٧. ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ ﴿ولا أنا عابدٌ ما عبدتم﴾ الكافرون: ٣ - ٤
٨. ﴿وذلك بأن اللهَ لم يكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً﴾ الأنفال: ٥٣
٩. ﴿أليس اللهُ بكافٍ عبده﴾ الزمر: ٣٦
١٠. ﴿فلعلك باخع نفسك﴾ الكهف: ٦
١١. ﴿فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى﴾ هود: ١٢

^{٢٨} - محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (دار سحنون للنشر والتوزيع / تونس، ١٩٩٧م) ج ١٤ ص ٢٠٩.

يُلاحظ في الآيات السابقة أن السياق فيها سياق النهي أو أنه سياق النفي بـ"ما" أو "لا" أو "لم" أو "ليس" أو "لعل" كما في سورة الكهف، جاء في البحر: "لعل للترجي في المحبوب وللإشفاق في المحذور. وقال العسكري فيها هنا: هي موضوعة موضع النهي يعني أن المعنى لا تبخع نفسك. وقيل: وضعت موضع الاستفهام تقديره هل أنت (بإخاع نفسك)؟ وقال ابن عطية: تقرير وتوقيف بمعنى الإنكار عليه أي لا تكن كذلك"^{٢٩}.

والنفي والنهي يعني عدم التأصل والثبوت لذا كان اسم الفاعل فيها غير مضاف. فلو كان مضافاً لتعارض مع دلالة النفي والنهي هنا، وذلك أنه حين يكون السياق سياق نفي أو نهى فإن اتصاف مرفوع اسم الفاعل أو منصوبه طارئ أو أني وليس متأصلاً فيه.

رابعاً: سياق الحكاية والقول:

١. (لقد صدق الله ورسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمَقَصِّرِينَ) الفتح: ٢٧

السياق هنا سياق حكاية؛ فقد "رأى رسول الله ﷺ قبل خروجه إلى الحديبية كأنه وأصحابه قد دخلوا مكة آمنين وقد حلقوا وقصروا، فقص الرؤيا على أصحابه، ففرحوا واستبشروا وحسبوا أنهم داخلوها في عامهم، وقالوا: إن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم حق"^{٣٠}.

٢. (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا) الحجر: ٢٨

يقص الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد ﷺ قصة خلق آدم ونشريفه له بأمر الملائكة بالسجود له ورفض إبليس ذلك، والواو هنا "عطف قصة على قصة"^{٣١}.

٣. (وَنَقَلْبَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكَلَبَهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) الكهف: ١٨

في قصة أهل الكهف وهي هنا "حكاية حال ماضية؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا

^{٢٩} - محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض - زكريا عبد المجيد النوقي - أحمد النجولي الجمل، (دار الكتب العلمية / بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ج ٦ ص ٩٦.

^{٣٠} - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، دت) ج ٤ ص ٣٤٦.

^{٣١} - تفسير التحرير والتنوير، ج ١٤ ص ٤٣.

كان في معنى الماضي، وإضافته إذا أضيف حقيقية معرفة، كغلام زيد، إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية"^{٣٢}.

٤. (وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها والله مخرجٌ ما كنتم تكتمون) البقرة: ٧٢

مُخرج: مُظهر لا محالة ما كتمتم من أمر القتل لا يتركه مكتوماً. هنا في قصة موسى مع قومه حين أبلغهم أن الله يأمرهم بذبح بقرة، يقول الزمخشري: "فإن قلت كيف اعمل (مخرج) وهو في معنى الماضي؟ قلت: وقد حكى ما كان مستقبلاً في وقت التدارؤ كما حكى الحاضر في قوله: (باسط ذراعيه). وهذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما (ادارأتم) و(فقلنا)"^{٣٣}.

ووافقه أبو حيان بقوله: "ما: منصوب باسم الفاعل، وهو موصول معهود، فلذلك أتى باسم الفاعل لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار، ولا تكرار إذ لا تجدد فيه، لأنها قصة واحدة معروفة، فلذلك، والله أعلم، لم يأت بالفعل. وجاء اسم الفاعل معملاً ولم يصف، وإن كان من حيث المعنى ماضياً، لأنه حكى ما كان مستقبلاً وقت التدارؤ، وذلك مثل ما حكى الحال في قوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)"^{٣٤}.

٥. (وإنّا لجاعلون ما عليها صعيداً جرّزاً) الكهف: ٨

الله سبحانه وتعالى يسلي نبيه محمد ﷺ بهذا القول ويحكي ما سيكون مستقبلاً؛ جاء عند ابن عاشور أن: "مناسبة موقع هذه الآية هنا خفية جداً أعوز المفسرين بيانها، فمنهم ساكت عنها، ومنهم حاول بيانها بما لا يزيد على السكوت.

والذي يبدو: أنها تسلية للنبي ﷺ على إعراض المشركين بأن الله أمهلهم وأعطاهم زينة الدنيا لعلهم يشكرونها، وأنهم بطروا النعمة، فإن الله يسلب عنهم النعمة فتصير بلادهم قاحلة. وهذا تعريض بأنه سيحل بهم قحط السنين السبع التي سأل رسول الله ربه أن

^{٣٢} - الكشف، ج ٢ ص ٦٦٢.

^{٣٣} - الكشف، ج ١ ص ١٨١.

^{٣٤} - تفسير البحر المحيط، ج ١ ص ١٨١.

يجعلها على المشركين كسنيين يوسف عليه السلام^{٣٥}.

حكاية الحال في هذه الآيات يعني عدم التأصل والثبوت كما تبين قبلًا في سياق النفي، لأن سياق الحكاية أني وإن كانت الحكاية ماضية كما في قصة أهل الكهف وخلق الإنسان، أو مستقبلة كما في رواية رؤيا النبي ﷺ وفي الآية الأخيرة.

. . .

دلالة الإضافة:

بالرجوع للنصوص في إعمال اسم الفاعل وإهماله، والنظر في سياقها العام والخاص وضّح أيضًا أن الإضافة تكون في سياق متشابه كما يأتي:

١. ﴿هَدِيًّا بِالْعُكْبَةِ﴾ المائدة: ٩٥
٢. ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ النحل: ٢٨
٣. ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ البقرة: ٤٦
٤. ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ الأحقاف: ٣١
٥. ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ الرحمن: ٥٦
٦. ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾ آل عمران: ٩
٧. ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ﴾ الأنعام: ٩٥
٨. ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة: ٤
٩. ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾ النجم: ٣٢
١٠. ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ غافر: ٣
١١. ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ فاطر: ١

ما نجده عن الإضافة في تفسير بعض هذه الآيات هو:

^{٣٥} - تفسير التحرير والتنوير، ج ١٥ ص ٢٥٦.



- أن الإضافة غير حقيقية^{٣٦}.
- أن حذف التنوين على التخفيف، فإذا حُذف التنوين لم يبق بين الاسمين حاجز فخفضت الثاني بالإضافة. وحذف التنوين كثير في كلام العرب موجود حسن^{٣٧}.
- أن المضاف نكرة في الحقيقة وإن كان مضافا إلى المعرفة^{٣٨}.
- دليل تنكيره وبقاء التنوين فيه وصف النكرة به^{٣٩}.
- أن المعنى على الانفصال وإن كان موصولا في اللفظ^{٤٠}.
- لا يغير كف التنوين إذا حُذف للتخفيف شيئا من المعنى ولا يجعله معرفة، فالمعنى بالإضافة كالمعنى بالإعمال^{٤١}.

لقد تقدم ذكر رأي النحويين في هذه الإضافة وتبين اتفاقهم على ما أجمع عليه المفسرون في تفسير هذه الآيات. ولكن النظر في سياق هذه الآيات يبين أن التخفيف ما هو إلا علامة شكلية للمقصود من الإضافة؛ فالمعنى في هذه الصفات ليس أنيّا وقتيّا طارئا كما كان في الإعمال، بل هو متأصل وثابت ومستمر.

ولو مثلنا ببعض الآيات السابقة لتبين أن السياق في الآية رقم (١) هو سياق ذكر كفارة قتل الصيد الحرام وأن من هذه الكفارة هديا يكون في هذه الأرض الحرام، ومعنى بلوغه الكعبة أن يُذبح بالحرم^{٤٢}. فاشتراط مكان الهدي بأن يكون بالغ الكعبة استدعى الالتصاق المعنوي الشديد الذي تمثل بالإضافة.

^{٣٦} - الكشف، ج ١ ص ٧١٢.

^{٣٧} - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، (عالم الكتب/ بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م) ج ٤ ص ١٣. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية / لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) ج ٢ ص ١٠٠.

^{٣٨} - تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١.

^{٣٩} - كتاب سبويه، ج ١ ص ١٦٦.

^{٤٠} - تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١. أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت) ج ٢ ص ٢٢٢.

^{٤١} - كتاب سبويه، ج ١ ص ١٦٦.

^{٤٢} - الكشف، ج ١ ص ٧١٢. تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١.

والسياق في الآية رقم (٢) يستدعي التأكيد والثبات والدوام، فظلمهم لأنفسهم دائم حتى وقت وفاتهم. "روى البخاري عن ابن عباس: أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرّون سوادهم على عهد رسول الله ﷺ، يأتي السهم يرمى به فيصيب أحدهم، أو يضرب فيقتل، فنزلت. وقيل: قوم من أهل مكة أسلموا، فلما هاجر الرسول أقاموا مع قومهم، وفتن منهم جماعة"^{٤٣}. فبقائهم في الفتنة أدى إلى ظلمهم لأنفسهم بدرجة كبيرة استدعت إضافة الظلم لأنفسهم لأنهم هو المتسببون في ذلك وليس من أغواهم.

وسياق التأكيد ظاهرٌ أيضاً في الآية رقم (٣) وإن كان فيه الظن، يقول الألوسي: "الظن في الأصل الحسبان، واللقاء وصول أحد الجسمين إلى الآخر بحيث يماسه، والمراد من ملاقة الرب سبحانه إما ملاقة ثوابه أو الرؤية عند من يجوزها، وكل منهما مظنون متوقع"^{٤٤}. لذا أضيف اللقاء لربهم لأن أي لقاء آخر قد يكون فيه شك ما عدا لقاء الحساب مع الرب سبحانه وتعالى فهو مؤكد تمام التأكيد عند أي مسلم.

وكذا في الآية رقم (٤) فالسياق فيها مؤكد لازم بالأمر والنداء، واختصاص دعوة الله بالنبي أضيفت داعي إلى الله لتمثل هذا شدة هذا الاختصاص، لأن "منطوق هذه الآية أن من أجاب داعي الله محمداً وآمن به، وبما جاء به، من الحق غفر الله له ذنوبه، وأجاره من العذاب الأليم"^{٤٥}.

والسياق في الآية رقم (٥) في وصف الجنة ونسائها اللاتي يتميزن عن نساء الدنيا بالكمال، فهن "نساء قصرن أبصارهن على أزواجهن: لا ينظرن إلى غيرهم"^{٤٦}. وقصور الطرف هذا متأصل فيهن لا ينافي الهوى لذا استدعي إضافة قاصرات إلى الطرف لتمثل هذا المعنى.

وأكثر ما يتمثل فيه التأصل في ارتباط المضاف إليه بالمضاف هو أن تكون هذه الإضافة جاءت صفة من صفات الله سبحانه وتعالى، وهذا واضح في الآيات رقم (٩)-

^{٤٣} - تفسير البحر المحيط، ج ٣ ص ١٠٠.

^{٤٤} - أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، اسم (دار إحياء التراث العربي / بيروت، د.ت) ج ١ ص ٢٤٩.

^{٤٥} - محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (دار الفكر للطباعة والنشر / بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م). ج ٧ ص ٢٣٦.

^{٤٦} - الكشف ج ٤ ص ٤٥١. تفسير أبي السعود ج ٨ ص ١٨٥.

(١٤).

هذا هو الفرق بين الإعمال والإهمال الذي يتضح بالاحتكام إلى مقارنة النصوص والسياقات التي جاء فيها اسم الفاعل عاملاً ومضافاً. فليس التخفيف الذي يركز عليه النحويون هو علة الإضافة، وليست هذه الإضافة مختصة باللفظ دون المعنى، بل إن علاقة المعنى بالإعمال والإهمال أساس يظهر أثره على الشكل فيكون الرفع والنصب أو الجر.

وعليه فإن هذه الدراسة لا ترضي تسمية هذه الإضافة بالإضافة اللفظية لتقابل بذلك الإضافة الحقيقية، بل هي إضافة حقيقية أيضاً لأن معنى الإضافة واضح فيها يطلبه الغرض والمعنى.

علاقة الزمن بالإعمال والإهمال:

اشتراط النحويون في إعمال اسم الفاعل والمفعول المجرد أن يعتمد على شيء قبله وأن يكون للحال والاستقبال. أما المحلى بأل فهو يعمل مطلقاً في الحال والاستقبال والمضي ودون شرط الاعتماد. ولكن هذه القاعدة غير مضطربة عندهم. فالأخفش يرى جواز عمل اسم الفاعل من غير اعتماد، نحو: قائم الزيدون^{٤٧}.

وأما قضية دلالة الزمن في اسم الفاعل والمفعول وعلاقتها بالإضافة والإعمال - وهو ما يهملنا هنا - فلا يخلو الأمر عندهم من إرباك. لأن الواضح من القاعدة السابقة أن اسم الفاعل المجرد لا يعمل في الماضي، يقول الرمخشري: "اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي، وإضافته إذا أضيف حقيقة معرفة، كغلام زيد، إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية"^{٤٨}. ويقول الرضي عن اسم الفاعل والمفعول: "أما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتهما محضة، لأنهما لم يوازنا الماضي، فلم يعمل عملهما، إلا عند الكسائي فإنه عنده يعمل، فتكون إضافته عنده لفظية"^{٤٩}.

^{٤٧} - روح المعاني، ج ٢٩ ص ١٥٩.

^{٤٨} - الكشف، ج ٢ ص ٦٦٢.

^{٤٩} - الرضي، ج ٢ ص ٢٨٧.

ولكنهم حين يتكلمون عن الزمن المستمر يدخلون فيه الماضي، وعليه تختلف الإضافة وفق هذا الاعتبار، ومعنى هذا "أن الزمان المستمر يشمل الماضي والحال والمستقبل، فجاز أن يعتبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملاً وتكون إضافته حقيقية، وأن يعتبر جانب الحال أو المستقبل فكان الاسم عاملاً وإضافته غير حقيقية، وكل واحد من الاعتبارين يتعلق باقتضاء المقام وقرائن الأحوال"^{٥٠}.

ويقول الرضي: "واسم الفاعل أو المفعول المستمر يصح أن تكون إضافته محضة، كما يصح ألا يكون كذلك"^{٥١}. في حين أنه جعل الإعمال على الإطلاق بقوله: "وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقاً، سواء كان بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال أو المستقبل، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار"^{٥٢}.

نفهم من هذا أن دلالة اسمي الفاعل والمفعول على الزمن المستمر في الإضافة لا تُدخل الماضي في الإضافة الحقيقية عندهم، وهذا يخالف ما جاء به السامرائي بقوله: "أن الإعمال نص في الدلالة على الحال أو المستقبل، والإضافة تحتمل الماضي والاستمرار والحال والمستقبل"^{٥٣}.

إن هذا الاختلاف لا توافقه الدراسة بشكل كبير، فقد تقرر من خلال النظر فيما سبق في غرض الإعمال والإهمال ومعناها أن الإضافة تكون حقيقية لها غرض ودلالة لا تكون بالإعمال.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الإضافة اللفظية، وفرقت بينها وبين الإضافة المعنوية، وفصلت في رأي النحويين حول معناها وما تقيده وخلصت للنتائج الآتية:

- رفضت الدراسة أن يكون الإهمال أي إضافة الاسم المشتق للتخفيف ورفع القبح،

^{٥٠} - أحمد بن قاسم العبادي، رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق: محمد حسن عواد، (دار الفرقان/ عمان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ج ١ ص ٧٤.

^{٥١} - الرضي، ج ٢ ص ٢٨٧.

^{٥٢} - السابق ج ٣ ص ٢٨٤.

^{٥٣} - معاني النحو ج ٣ ص ١١٤.

وإنما هي لغرض آخر غير غرض الإعمال، فلكل تعبير غرض لا يؤديه الآخر، فقصر الإضافة اللفظية على غرض التخفيف يحرمانا من فهم بعض النصوص والسياقات كما يجب.

- فرقت الدراسة بين معنى الإهمال والإعمال، فالإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة تحتل الماضي والاستمرار والحال والاستقبال.
- أن الوصف في الإعمال يكون ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أن الإضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسمية.
- إذا فصل بين اسم الفاعل أو اسم المفعول ومعموله بشبه جملة متقدمة فإن هذا الفصل يستوجب الإعمال ويستدعي ترك الإضافة.
- أنه حين يراد الحدوث يعبر بالإعمال وحين يراد الثبوت يعبر بالإضافة. فالنفي والنهي يعني عدم التأصل والثبوت فيكون اسم الفاعل معها غير مضاف، ويجب إعماله. فلو كان مضافاً لتعارض مع دلالة النفي والنهي، وذلك أنه حين يكون السياق سياق نفي أو نهي فإن اتصاف مرفوع اسم الفاعل أو منصوبه طارئ أو أني وليس متأصلاً فيه. وحكاية الحال يعني عدم التأصل والثبوت أيضاً، لأن سياق الحكاية أني وإن كانت الحكاية ماضية.
- خلصت الدراسة إلى أن هذا النوع من الإضافة هو إضافة غير حقيقية، وأن حذف التنوين على التخفيف، فإذا حُذف التنوين لم يبق بين الاسمين حاجز فيخفض الثاني بالإضافة. فالمضاف نكرة في الحقيقة وإن كان مضافاً إلى المعرفة، ودليل تنكيره وبقاء التنوين فيه وصف النكرة به. وأن المعنى على الانفصال وإن كان موصولاً في اللفظ.
- أثبتت الدراسة أن الفرق بين الإعمال والإهمال يتضح بالاحتكام إلى مقارنة النصوص والسياقات التي جاء فيها اسم الفاعل عاملاً ومضافاً. فليس التخفيف الذي يركز عليه النحويون هو علة الإضافة، وليست هذه الإضافة مختصة باللفظ دون المعنى، بل إن علاقة المعنى بالإعمال والإهمال أساس يظهر أثره على الشكل فيكون

الرفع والنصب أو الجر. فبعد النظر في سياق الاستعمال تبين أن الإهمال الذي يعني الإضافة ويتبعه التخفيف من التنوين ليس علامة شكلية فقط، فالمعنى فيه ليس أنيًّا وقتيًّا طارئًا كما كان في الإعمال، بل هو متأصل وثابت ومستمر.

- لا ترتضي هذه الدراسة تسمية هذا النوع من الإضافة بالإضافة اللفظية لتقابل بذلك الإضافة الحقيقية، بل هي إضافة حقيقية أيضا لأن معنى الإضافة واضح فيها يطلبه الغرض والمعنى.



المراجع

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١. أبو السعود محمد بن محمد العمادي، (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، دت).
- أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، (دار الجيل / بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، (دار إحياء العلوم/ بيروت، ط١، س ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م).
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م).
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، (عالم الكتب/ بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، دت).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، (دار سحنون للنشر والتوزيع / تونس، ١٩٩٧ م).
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض- زكريا عبد المجيد النوقي - أحمد النجولي الجمل، (دار الكتب العلمية / بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، (دار القلم، ١٩٨٦ م).

- رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، أحمد بن قاسم العبادي، تحقيق: محمد حسن عواد، (دار الفرقان/ عمان، ط ١، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، اسم (دار إحياء التراث العربي / بيروت، د.ت).
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حسن هندأوي، (دار القلم/ دمشق، ط ١، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر/ سوريا، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (عالم الكتب/ القاهرة، ط ١، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م).
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، (الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م).
- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الجيل / بيروت، ط ١).
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت).
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، (دار الفكر/ دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية / لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م).

- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، (دار الفكر / عمان، ط٤، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م).
- معجم مقاليد العلوم، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب/ القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، (دار الفكر / دمشق، ط٦، ١٩٨٥ م).
- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، (مكتبة الهلال/ بيروت ط١، ١٩٩٣ م).
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (عالم الكتب/ بيروت، د.ت).
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشرق/ القاهرة، ٢٠٠٠ م.